الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/557
16 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٦٠ (ب) من جدول الأعمال

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا ـ المقدمة	١ ـ ٥	٢
ثانيا ـ موجز الردود الواردة من الحكومات	٦	٣
ثالثا ـ التحليل والنتائج	٧ ـ ١٠	٥
رابعا ـ التوصيات	١١	٧
خامسا ـ التدابير التي يقترح أن تتخذها الجمعية العامة	١٢	٨

المرفق ـ موجز آراء الحكومات فيما يتعلق بالقرار ٣٢/٨٧

Digitized by UN Library Geneva

أولا - المقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين القرار ٣١٢٩ (د-٢٨) بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ وعنوانه : "التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر".

٢ - عملا بهذا القرار، رجا مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من المدير التنفيذي أن ينشئ فريق خبراء دوليا حكوميا عاملا لاعداد مشروع مبادئ السلوك، وذلك كيما تسترشد به الدول في صيانة الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر وفي تنسيق استغلال تلك الموارد (مقررات مجلس الادارة ٤٤ (د-٣)، ٧٧ (د-٤)، ٩٩ (د-٥)). وعمل فريق الخبراء من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٧٨ وتمكن من وضع ١٥ مشروع مبدأ. وضمنت هذه المبادئ في تقرير عرض على مجلس الادارة في دورته السادسة. ووافق مجلس الادارة على التقرير بمقرره ٦/١٤ بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٧٨ وأحال المجلس التنفيذي، بناء على طلب مجلس الادارة، التقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين، راجيا الجمعية العامة أن تعتمد المبادئ الواردة به.

٣ - ناقشت الجمعية العامة الموضوع في دورتها الثالثة والثلاثين وبتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ اعتمدت القرار ٣٣/٨٧ الذي لاحظت فيه، ضمن عدة أمور، العمل القيّم الذي أنجزه فريق الخبراء الدولي الحكومي العامل المعني بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر في الاضطلاع بالمهام التي أسندت اليه فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٢٩ (د-٢٨) وأحاطت علما بتقرير فريق الخبراء، وبالموافقة عليه بالصورة التي اعتمده بها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وباحالته الى الجمعية العامة مع دعوتها لاعتماد مشروع المبادئ؛ ودعت الأمين العام الى أن يحيل التقرير الى الحكومات لدراسته وابداء تعليقاتها على تلك المبادئ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك، آخذا بعين الاعتبار أيضا المعلومات الهامة الأخرى، بغية تمكين الجمعية العامة من البت في الموضوع في دورتها الرابعة والثلاثين.

٤ - وعملا بهذا القرار أرسل الأمين العام الى جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، ضمن مذكرات شفوية، نسخا من التقرير والمبادئ ودعاها الى أن تقدم تعليقاتها الى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى يوم ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩. وأمام الاستجابة الضعيفة للغاية حتى هذا التاريخ، أرسل المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استعجالات بالبرق وبالبريد الى جميع الحكومات مع مد المهلة للرد حتى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٩ ثم مدها مرة أخرى حتى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩.

Digitized by UN Library Geneva

٥ - وحتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ وردت ردود من ٣٤ حكومة . كما كان قد أعرب عدد من الحكومات عن آرائها حول هذه المسألة في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة (١) وفي الدورتين السادسة والسابعة لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢) .

ثانيا - موجز الردود الواردة من الحكومات

٦ - يتضمن مرفق هذا التقرير موجزا عن ردود الحكومات على قرار الجمعية العامة ٣٣/٨٧ . ويتضح من هذه الردود ما يلي :

(أ) كانت ٢٨ حكومة من الأربع والثلاثين حكومة التي بعثت برأيها ، موافقة بصفة عامة على اعتماد هذه المبادئ . على أن بعض هذه الحكومات أبدت ، دون مساس بآرائها الموافقة على المبادئ ، تحفظات حول بعض المبادئ المحددة أو اقترحت صياغات بديلة لبعضها . وكان من رأى بعض الحكومات أن اعتماد المبادئ لا يحول دون حل بعض المشاكل المحددة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها الدول وذلك عن طريق اتفاقات ثنائية ، تقوم على مبادئ أخرى خلاف المبادئ الخمسة عشر .

(ب) أعرب الكثير من الحكومات عن آراء حول الوضع القانوني للمبادئ . وفي هذا الصدد أرادت غالبية الحكومات التي رأت أن المبادئ مقبولة ، أن تعتبر أيضا هذه المبادئ كخطوط ارشادية فقط وليس كمجموعة لمدونة سلوك دولية يجب بالضرورة أن تكون ملزمة للدول . وجميع الحكومات الموافقة على المبادئ تقريبا ، أرادت استخدام هذه المبادئ كأساس للتفاوض لاعداد معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول فيما يتعلق بسلوكها عند معالجة الموارد الطبيعية التي تتقاسمها . بل وأوضح بعضها أن بعض الدول بدأت استخدام مبادئ مشابهة لوضع المعاهدات المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها .

(ج) ومع ذلك أعربت حكومة واحدة عن خيبة أملها لأن جميع المبادئ دون أدنى استثناء ،

---

(١) اثيوبيا ، الارجنتين ، اسبانيا ، افغانستان ، اكوادور ، البرازيل ، بنغلاديش ، رومانيا ، السويد ، الصين ، الهند ، اليابان (أنظر في جملة أمور A/C.2/33/SR.48 ، الفقرات ١٩ - ٣٣ و A/33/PV.85، الفقرة ٩١) .

(٢) يمكن الاطلاع على موجز المناقشات المتصلة بهذا الموضوع في مجلس الادارة في الفصل الثامن من تقرير مجلس الادارة عن أعماله خلال دورته السادسة (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/33/25) وعن أعماله في دورته السابعة (المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/34/25) الفقرتان ١٠١ و ٣٠١) .

Digitized by UN Library Geneva

قد اعتبرت كمجرد توصيات وخطوط ارشادية ليست لها أية قوة الزامية قانونية . وقالت هذه الحكومة ان بعض المبادئ التي اعتمدها فريق الخبراء هي مجرد اعلان للقانون والعرف الدوليين القائمين حاليا وهما ملزمان بالنسبة للدول ، فهذه المبادئ على الأقل لا يمكن اعتبارها كمجرد توصيات . ودافعت هذه الحكومات مع ذلك قائلة أنها ، وان كانت لا تريد الانشقاق عن أى اتفاق رأى ، الا أن المادة ٣ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية [قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د-٢٩)] واجبة التطبيق عندما تبحث الحكومات العلاقات بينها فيما يتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية التي تتقاسمها فيما بينها وباستخدامها .

(د) وأعربت حكومتان بشدة عن عدم موافقتها على المبادئ . وكانت أسباب عدم موافقتهما مختلفة ، فاحدى هاتين الحكومتين مثلا لم تكن مرتاحة للمعنى المنسوب الى عبارات مثل " تتقاسم الموارد الطبيعية " و " تؤثر بقدر كبير " و " آثار ضارة بالبيئة " و " الاستخدام العادل " و " القدرة العملية " و " حسن الجوار وحسن النية " . وتريد هذه الحكومة نفسها حذف كافة الاشارات الى " تقديرات البيئة " مادامت البلدان الفقيرة لا تستطيع ، في رأيها ، أن تتحمل العبء المالي والبشرى الذى تفرضه عليه تقديرات البيئة . وأبرزت حكومة أخرى أن بعض المبادئ ، وخاصة المبدأين ٦ و ٧ ، يمكن أن تخول الدول الحق في التدخل في سياسات البيئة لكل منها ، خلافا لمبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية . وحسب هذه الحكومة لا يجوز فرض أى تحديد أو تقييد على ممارسة حق سيادة دولة ما دون رضاء هذه الدولة . ولذا فان كل محاولة لفرض قيود على حقوق السيادة عن طريق مبادئ واسعة مثل المبادئ موضوع البحث أمر مثير للقلق . وقالت الحكومة نفسها ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة غير مختص باعداد المبادئ لأن دوره التنسيقي والتحضيرى لا يشمل اعداد مثل هذه المبادئ ذات الطابع المعيارى .

(هـ) وان كان فريق الخبراء لم يعّرف العبارة " موارد طبيعية تتقاسمها الدول " الا أن كثيرا من الحكومات أبدت رأيها حول تعريف هذه العبارة . وقالت بعض الحكومات ، وخاصة الحكومات التي وجدت أن المبادئ غير مقبولة ، انها لا ترى ، نظرا لعدم وجود تعريف " للموارد الطبيعية المشتركة " ، كيف يمكن صياغة مبادئ مقبولة في هذا الصدد . ورأت حكومات أخرى أنه بالرغم من امكان قبول المبادئ دون تعريف " الموارد الطبيعية التي تتقاسمها الدول " الى أن من المرغوب فيه وضع تعريف شامل لهذه العبارة في المستقبل . ورأت حكومات أخرى ، من جهة أخرى ، أن من العسير الاهتداء الى تعريف شامل مقبول ، لأن تعريف المورد الطبيعي الذى تتقاسمه الدول يتوقف على طبيعة المورد المطلوب تعريفه .

(و) كان من رأى بعض الحكومات أن عمل فريق الخبراء المعني " بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها الدول " يجب أن يستمر للوصول به الى النهاية وان كل عمل من هذا القبيل يجب أن يتم في المستقبل تحت مسؤولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو بالتعاون مع لجنة القانون الدولي .

(ز) وأوضحت حكومتان أنهما ليس لديهما أى رأى تبديانه بشأن المبادئ الخاصة بالموارد

Digitized by UN Library Geneva

الطبيعية التي تتقاسمها الدول . الا أن واحدة منهما أبدت بكل بساطة الشك في اختصاص برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اعداد المبادئ وفي فائدتها . الا أنها لا ترغب مع ذلك أن تنشق على أى اتفاق رأى قد تصل اليه الجمعية العامة .

ثالثا - التحليل والنتائج

٧ - أشارت مختلف آراء الحكومات الواردة من المصدرين المشار اليهما أعلاه الى مواضيع ثلاثة رئيسية . وهي :

(أ) الوضع القانوني للمبادئ ؛

(ب) امكانية تطبيق المبادئ وتطويرها ؛

(ج) مسألة تعريف مقبول للمورد الطبيعي الذى تتقاسمه الدول .

٨ - وللوصول الى التوصيات أدناه ، التي تركز أيضا على هذه المواضيع الثلاث ، بذل كل جهد ممكن للتوفيق بين مختلف وجهات نظر الحكومات . فمثلا ، بالنسبة للنقطة (أ) ، يلاحظ من تقرير الفريق العامل أن الفريق نفسه كان يتوقع احتمال قيام جدل حول الوضع القانوني للمبادئ وانه بعد أن بذل جهودا شاقة ، نجح في تجنب هذا الجدل . وفي الواقع ، فان فريق الخبراء قد سلم بامكانية أن تكون بعض المبادئ تقريرية لبعض قواعد وممارسات القانون الدولي الملزمة قانونا ؛ لكنه تجنب مسؤولية تحديد أى مبدأ بالذات تكون أو لا تكون له آثار ملزمة بالنسبة للدول (٣) . وقد راعى الفريق ، عند صياغة التوصيات حول النقطة (أ) ، هذا النهج المحايد والتوفيقي . وهكذا بذل ما أمكنه من جهد للوصول الى توصيات قد ترضي آراء تلك الحكومات التي تعتقد أنه يجب اعتبار جميع المبادئ لأول وهلة كمجرد توصيات دون أن يدحض بأى طريقة الرأى القائل بأنه بقدر ما يكون أى من المبادئ ، قانونا دوليا أو قاعدة دولية أو عرفا دوليا فان أثره الملزم يجب أن لا يتأثر .

٩ - أما بالنسبة للتوصيات المتعلقة بالنقطة (ب) . فقد أخذ الفريق في الاعتبار أن اهتمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع مبادئ قانونية بشأن الموارد الطبيعية التي تتقاسمها الدول لا يمكن أن ينتهي عند تقديم المبادئ الى الجمعية العامة . وفي الحقيقة فان الهدف العشرين من أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ١٩٨٢ (٤) يتطلب أن يستمر اهتمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى أن يصبح من الممكن ترجمة هذه المبادئ الى معاهدات دولية . ومع ذلك ، فان مدى

---

(٣) أنظر المذكرة التفسيرية (UNEP/IG.12/2).

(٤) UNEP/GC/L.48. أنظر أيضا مقرر مجلس الادارة ٨٢ (د-٥) الجزء الرابع .

Digitized by UN Library Geneva

الفائدة المنتظرة من برنامج الامم المتحدة للبيئة وطبيعة الدور المناسب الذى يجب أن يقوم به ، قد درسهما أيضا بعناية كبيرة . لذلك ، عند بحث الدور الذى يجب أن يلعبه البرنامج في تحسين صياغة المبادئ ، روعي أن المبادئ صيغت بعد مفاوضات طويلة وشاملة انتزعت من فريق الخبراء ومن الحكومات الاعضاء في البرنامج حلولا وسطا بعيدة المدى . فبعض الحلول الوسط هي من الدقة بحيث انه لا يمكن الجزم بأنه يمكن الحصول عليها مرة أخرى في أية جولة ثانية من المفاوضات لتحسين مستوى النص الحالي . وبذلك أمكن تجنب جميع التوصيات المتعلقة بدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل والتي من شأنها أن تعطل اتفاق الرأى الذى تم الوصول اليه حتى الآن حول صياغة المبادئ .

١٠ - ان النتائج والتوصيات التي أبديت بالنسبة للنقطة (ج) ، فقد راعت الصعوبة العملية في ايجاد تعريف للموارد الطبيعية التي تتقاسمها الدول ، يغطي جميع الموارد الطبيعية ويكون مقبولا لجميع الدول ويعتبر ملزما بالنسبة اليها . واذا كان الرأى العام لدى الحكومات هو أن المبادئ لا تلزم الحكومات الا عن طريق المعاهدات ، فكذلك ان أى تعريف للموارد الطبيعية التي تتقاسمها الدول ملزم للحكومات لابد من أن يكون مستمدا من المعاهدات قبل أن يكون مقبولا .

Digitized by UN Library Geneva

رابعا - التوصيات

١١ - وفي ضوء قوة دفع الاتجاه العام للآراء والتعليقات من الحكومات ، وبناء على الأسباب والعوامل التي تمت مناقشتها أعلاه ، يقدم الأمين العام التوصيات التالية لمساعدة الجمعية العامة على البت في الموضوع على النحو المطلوب في قرارها ٣٣/٨٧ .

(أ) على الرغم من حقيقة أن بعض المبادىء قد تعكس قواعد القانون الدولي والعرف السائر في مجاله ، ودون مساس بالطبيعة الملزمة لتلك القواعد وذلك العرف السائر ، ينبغي اعتبار المبادىء في مجملها ، من حيث الظاهر ، مبادىء توجيهية وتوصيات فحسب ، ما دام لا يوجد تعيين صريح للمبادىء التي تعتبر بالفعل ملزمة بمقتضى القانون الدولي .

(ب) ينبغي أن تتخذ هذه المبادىء أساسا للمفاوضات فيما بين الدول من أجل اعداد المعاهدات أو غيرها من الترتيبات الدولية ، سواء أكانت ثنائية أم متعددة الأطراف ، فيما يتعلق بصون الموارد الطبيعية التي تتقاسمها تلك الدول ، والانتفاع المتناسق لها .

(ج) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، بالتعاون مع الحكومات المعنية ، أن يعين الموارد الطبيعية المختلفة التي تتقاسمها الدول بصورة مشتركة فيما بينها في منطقة اقليمية أو دون اقليمية ، وأن يجعل هذه المعلومات في متناول تلك الحكومات .

(د) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها ، أن يساعد الحكومات ، حين تطلب منه ذلك ، على تنظيم وابرام معاهدات أو ترتيبات أخرى على المستويين الثنائي أو المتعدد الأطراف فيما يتعلق بتلك الموارد الطبيعية المشتركة باستخدام تلك المبادىء أساسا لهذه المعاهدات وغيرها من الترتيبات .

(هـ) وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يبدأ في أقرب وقت مستطاع ، كجزء من واجبه في حفز وتشجيع الوعي والتعاون على الصعيد الدولي فيما بين الدول في ميدان البيئة ، في اجراء دراسة لمجموعة منتقاة من الاتفاقيات والمعاهدات لتوضيح كيف أصبحت هذه المبادىء فعلا أجزاء من بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، وكيف يسير العمل بها في الممارسة العملية . وينبغي أن تصبح هذه الدراسة في متناول كل الحكومات .

(و) وينبغي ، قدر المستطاع ، أن تقوم الحكومات بتعريف أى مورد طبيعي مشترك يصبح موضوعا للتفاوض حول معاهدة أو ترتيب آخر ، بوصف ذلك جزءا من عملية تفاوضها كيما يتسنى تجمّع عدد من التعاريف لمختلف الموارد الطبيعية المشتركة . وينبغي أن ترتّب هذه المجموعة من التعاريف المبنية على معاهدات متفق عليها بحيث تشكل أساسا سليما ومرنا لتعريف المورد الطبيعي المشترك في المستقبل ، تعريفا يكون مرنا وشاملا ، ويرجح أن ينال قبولا عالميا عاما (٥) .

---

(٥) للاطلاع على مصادر تعريف المورد الطبيعي المشترك أنظر UNEP/GC.6/17 ، الفقرة ٩ .

Digitized by UN Library Geneva

(ز) وينبغي أن يتم وضع التفاصيل والتعديلات للمبادىء ، عن طريق عمليات وضع المعاهدات وغيرها من الترتيبات ، المشار اليها أعلاه .

خامسا - التدابير التي يقترح أن تتخذها الجمعية العامة

١٢ - قد تود الجمعية العامة أن تتخذ تدابير على غرار ما يلي :

(أ) النظر في التقرير والمبادىء المتعلقة بالموارد الطبيعية المشتركة في ضوء تقرير الأمين العام وتوصياته .

(ب) اعتماد المبادىء والطلب الى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل على تشجيع ومساعدة الحكومات على استخدام المبادىء على غرار ما هو موصى به في هذا التقرير .

Digitized by UN Library Geneva

المرفـق

موجز لآراء الحكومات بشأن قرار الجمعية العامة ٣٣/٨٧

اثيوبيـــا

المبادىء مبهمة وغامضة ، ومفرطة العمومية ، وناقصة وغير عملية . وتفتقر هذه المبادىء الى تعريف للموارد الطبيعية المشتركة وتعريف للتعابير مثل " تؤثر بدرجة كبيرة في . . ، تأثيرات بيئية معاكسة ، تقييم بيئي ، الاستغلال العادل ، حسن النيّة ، حسن الجوار " . والامكانيات العملية غامضة وغير عملية . ولهذا ، فان اثيوبيا لا تؤيد تلك المبادىء .

الأرجنتين

توصي بأن تعتمد الدول هذه المبادىء في علاقاتها المتبادلة . وينبغي أن ينصب عمـــل الأمم المتحدة في المستقبل بشأن الموارد الطبيعية المشتركة ، على تشجيع سريان المبادىء عـــن طريق المعايير الدولية الالزامية المسلم بها .

استراليـا

تعتقد الحكومة الاسترالية أن المبادىء مساهمة مفيدة في القانون الدولي والعرف السائـــر في مجال البيئة ، وتعرب عن اعتقادها أنه ينبغي أن يطلب الى الدول أن تأخذها في الاعتبار عند التعاون بشأن وضع قانون دولي ينظم صون الموارد الطبيعية المشتركة والانتفاع المتناسق بها .

جمهورية ألمانيا الاتحادية

توافق على هذه المبادىء وتود لو يتم اعتمادها بالشكل الذى هي عليه .

ايـــران

ايران ليست في وضع يسمح لها بابداء تعليقات .

ايطاليا

ليس لديها أية اعتراضات على المبادىء ، ولا سيما أن التقرير يوضح بجلاء أن المبـــادىء ما هي الا خطوط توجيهية دون أن تكون " ملزمة قانونا " . وأعربت الحكومة الايطالية عن قلقهـــا بشأن عدم وجود تعريف دقيق للموارد الطبيعية المشتركة . وبينما هي تلاحظ المشقة في ايجـــاد تعريف دقيق ، فانها تحث على وجوب بذل كل جهد ممكن لايجاد تعريف سليم .

Digitized by UN Library Geneva

البرازيـــل

ترى حكومة البرازيل أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يفتقر الى الأهلية القانونية لاعـــداد المبادىء . وهذه المبادىء ليست مرنة بالقدر الذى يكفي لتطبيقها على مختلف الحالات في المناطق المختلفة . وهي تبرر كذلك التدخل من الأجانب في سياسات البلدان ذات السيادة في ميـــدان البيئة .

بورمـــا

ليس لديها "آراء تقدمها" بشأن التقرير .

بولنـــدا

تدرك حكومة بولندا الفائدة من وضع وتنهيج مبادىء تنظم تعاون الدول في ميدان الموارد الطبيعية المشتركة . وليس بالامكان أن يكون لهذه المبادىء طبيعة الالتزامات الملزمة قانونا للدول ، بل لها طبيعة التوصيات فحسب .

بـــيرو

لا تعبر الحكومة عن رأى يتعارض والمبادىء . وهي مع ذلك تريد أن تكون هذه المبـــادىء بوضوح مجرد توصيات . وتريد بيرو أن يتم تعريف مفهوم "الموارد الطبيعية المشتركة" . وهي تلقـي الضوء على ضرورة التعاون المالي في المبدأ ١ ، وقضية الأمن الوطني فيما يتعلق بالمبدأ ٥ بشـأن تبادل المعلومات .

تركيـــا

تتفق في الرأى بشأن مبادىء التعاون وتؤيدها ، بيد أنه ينبغي لهذا التعاون أن ينبـني على السيادة . ولا ينبغي للمبادىء أن تصاغ بالتفصيل ، أى ، ينبغي لها أن تكون مبادىء توجيهية عامة فحسب دون أن تكون لها أى قوة ملزمة . وتشارك تركيا الدول الأخرى الرأى الوارد في المذكرة التوضيحية (اقترحت تعديلات وتغييرات محددة في مجال الصياغة ، بشأن المبادىء ١ ، و ٣ ، و ٤ ، و ٦ ، و ١١ ، و ١٢) .

توفـــو

تجد التقرير بشأن الموارد الطبيعية المشتركة مثيرا للاهتمام وهي تؤيد ما جاء به .

../..

Digitized by UN Library Geneva

الدانمرك

يفد و مستحسنا اعتماد المبادىء اذ أنها ستكون " خطوة ذات أهمية بالغة في سبيل انشاء معايير دولية تشمل صون " الموارد الطبيعية المشتركة والانتفاع المتناسق بها .

رومانيا

ليس لديها اعتراض على المبادىء . بيد أنه ينبغي للمبادىء أن تعتبر توصيات فحسب . ومن غير الممكن أن تنشيء هذه المبادىء التزامات قانونية الا اذا أدمجت في الاتفاقات المتعددة الأطراف أو الثنائية بين الدول المهتمة بالأمر . وتقترح رومانيا أنه ينبغي أن تحول عبارة " المشتركة " دون أى امكانية للمساس بحقوق الدول في السيادة على الموارد الطبيعية المشتركة التي تعثر عليها داخل حدودها الوطنية .

السنغال

ليس لديها أية ملاحظات خاصة . ويتعين اعتبار المبادىء بمثابة مبادىء توجيهية .

السودان

يؤيد المبادىء ، مع التحفظ ازاء المبادىء ٣ و ٦ و ٧ .

السويد

" للمبادىء طبيعة الخطوط التوجيهية . ومع ذلك ، فهي تدون الى حد كبير القانون الدولي العرفي . وكثير من هذه المبادىء مطبق فعلا في الاتفاقيات الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية " . وبغية تعزيز هذه المبادىء التوجيهية ، فان السويد تحث على أن تأخذ الدول هذه المبادىء في الاعتبار في اطار علاقاتها المتبادلة . " وتولي السويد اهتماما كبيرا للمبادىء الخمسة عشر وتتطلع الى الأمام نحو صدور مقرر في دورة هذا العام لاعتماد تلك المبادىء . ربي

سويسرا

تؤيد بصورة ايجابية مشروع المبادىء . وسوف يكون اعتماد هذه المبادىء خطوة هامة في سبيل تطوير القانون البيئي . وينبغي للمبادىء التي تعد توصيات فحسب أن تكون الأساس لاعتماد قانون موحد أو مماثل في الدول المختلفة .

شيلي

تعتبر عمل الفريق مفيدا ، بيد أنها ترى أنه ينبغي للمبادىء الخمسة عشر أن تعتبر

Digitized by UN Library Geneva

بمثابة " توصيات اختيارية ومبادىء توجيهية عامة " . وقدمت حكومة شيلي عددا من المقترحات والتعليقات الخاصة بالصياغة بشأن بعض المبادىء ، دون أن تعارض الحكومة هذه المبادىء .

غيانا

تؤيد المبادىء وسوف تؤيد اعتماد التقرير في الدورة الرابعة والثلاثين .

غينيا الاستوائية

ليس لديها تعليقات ، اذ أن هذا البلد ليس لديه موارد طبيعية مشتركة .

فنلندا

ترى فنلندا أن عمل الفريق بنّاء ويعزز التعاون الدولي بين الدول . وكثير من هذه المبادىء مطبق بالفعل في المعاهدات الثنائية . وينبغي أيضا تشجيع زيادة توضيح هذه المبادىء .

فولتا العليا

توافق على هذه المبادىء وتوصي بوجوب اعتمادها . وتحث على ضرورة تعريف الموارد الطبيعية المشتركة . واذا كان من الصعب ايجاد تعريف شامل ، فعندئذ ينبغي تعريف الموارد الطبيعية المشتركة المحددة في كل حالة تكون فيها مثل هذه الموارد موضع الدراسة .

كندا

تولي الأولوية لاعتماد مشروع المبادىء الذى أعده الفريق . وتعرب كندا عن الأمل في أن تعتمد هذه المبادىء ، دون اجراء أى دراسة أخرى ، اذ قد تم تحديد وصياغة هذه المبادىء بطريقة كافية .

كينيا

لا تعبر عن أى معارضة للمبادىء . بيد أنها تعبر عن عدم سرورها لأن المبادىء لم تتضمن تعريفا " للموارد الطبيعية المشتركة " . وترى كينيا أن فائدة المبادىء ، دون هذا التعريف ، سوف تتأثر تأثيرا معاكسا .

المكسيك

رددت نفس الموقف الذى عبّرت عنه في محافل مختلفة . (لا يمكن اعتبار المبادىء جميعها

../..

Digitized by UN Library Geneva

ايضائية ، اذ أن بعضها ملزم في القانون الدولي بالفعل . ومع ذلك فهي تعرب عن الأمل في أن هذه المبادىء ، وان كانت كل دولة سوف تعتبرها توصية وبالتالي تفسرها كما يحلو لها ، سوف تستخدم في حل المشاكل بالطرق السلمية . وترى أيضا أن تؤخذ في الاعتبار المادة ٣ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية عند حل المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية المشتركة .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

تعد المبادىء مقبولة ، بيد أنه يجب اعتبارها مجموعة توصيات فحسب . وهذه المبادىء مفيدة ، بيد أنه يتعين على الدول المعنية مباشرة أن تحدد طرق التعاون . وفضلا عن المبادىء التي مفادها أن تواصل الدول البحث عن حلول محددة لمشاكلها على أساس ثنائي أو اقليمي ، ينبغي الاضطلاع بمزيد من العمل لجعلها تنال مزيدا من القبول ، وترى أن يضطلع بهذا العمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع لجنة القانون الدولي .

النرويج

" قدمت بلدان الشمال الى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن هذا البند ، وهو يلتمس من الجمعية العامة الموافقة على مقرر مجلس الادارة ، ودعوة الحكومات الى تطبيق تلك المبادىء ، ويطلب الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك مواصلة عمله وتعزيز هذا العمل في هذا المجال الهام " . وترى النرويج ان هذه المبادىء سوف تكون خطوة هامة في سبيل اعطاء شكل أكثر تحديدا للمبادىء المتفق عليها في ستوكهلم في عام ١٩٧٢ .

النمسا

لم تعبر عن أى اعتراض ازاء المبادىء . وضربت أمثلة لحالات كثيرة حيث تستخدم فيها بالفعل مبادىء مماثلة في حل المشاكل البيئية عبر الحدود ، فحيثما كان من الممكن توقع حدوث مشاكل في تطبيق المبادىء ، فانه من المتوقع أن يتسبب المبدأ ١٤ في ظهور صعوبات في ظل ظروف اجتماعية معينة ، أى الاختلافات في قوانين حيازة الأراضي .

نيبال

ليس لديها تعليقات .

هولندا

توافق على مشاريع المبادىء ، وتوصي باعتمادها .

../..

Digitized by UN Library Geneva

الولايات المتحدة الامريكية

تؤيد تأييدا كاملا التقرير الذى يشتمل على مشروع المبادىء .

اليابان

لا تعارض التنسيق ، بيد أنها لا تستطيع التصويت الى جانب اعتماد المبادىء . فبالنسبة لليابان ، توجد بعض الصعوبات ، أى أن القضايا التي تنطوى عليها المبادىء معقدة وليس ثمة تعريف للموارد الطبيعية المشتركة ، وتساورها الشكوك حول ما اذا كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة هذا الموضوع .

اليونان

تؤيد المبادىء بوصفها الحد الأدنى الذى ينبغي أن تكون الدول مستعدة لقبوله . ولهذا ، فان اليونان سوف يؤيد اعتماد هذه المبادىء في الجمعية العامة .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva